وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ خَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»(١)

أى : استثن بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَخَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً ، ولا يكون زيداً » فـ « زيداً » فى قولك : « ليس زيداً ، ولا يكون زيداً » منصوب على أنه خبر « ليس ، ولا يكون » ، واسْمُهُمَا ضمير مستترٌ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم(٢) ،

=ويعرب هو تقديراً بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك » .

(١) « واستثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصبا » حال من الفاعل المستتر فى استثن « بليس » جار ومجرور متعلق باستثن « وخلا » معطوف على ليس « وبعدا ، وبيكون » جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لايكون زيداً » والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيداً » ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيداً ، فهو مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيداً .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ، وفى قولك : « خَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً » منصوب على المفعولية ، و « خَـــلاَ ، وَعَدَا » فعلان فاعلُهما — فى المشهور — ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ ، وهو مستتر وجوباً ، والتقـدير : خَلاَ بعضُهم زيداً ، وعَـدَا بعضُهم زيدًا .

وَنَبَّهَ بقوله : « وبيكون بعد لا » — وهو قيد فى « يكون » فَقَطْ — على أنه لا يستعمل فى الاستثناء من لفظ الكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » فلاتستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإنْ ، ولَنْ ، ولَمَّا ، وما .

* * *

وَاُجْرُرْ بِسَابِـقَىْ يَـكُونُ إِنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ « مَا » اُنْصِبْ ، وَاُنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[1]

= زيد ، ويضعف الوجهين ـ الثانى والثالث ـ أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بسابق » جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابق مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر ـ إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق بانصب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدَّمْ « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجْرُرْ بهما إن شئت ؛ فتقول : « قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ ، وَعَدَا زَيْدٍ » فخلا ، وعدا : حَرْفَا جَرٍّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنَ الجرِّ بـ « خَلاَ » قولُه :

١٧٥ — خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَـــةً مِنْ عِيَالِـكَا

---

١٧٥ — البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشىء الذى هو قطع الطماعية فى الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشىء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) « أعد » أى أحسب « عيالى » العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم « شعبة » طائفة .

المعنى : إننى لا أؤمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : « خلا » حرف جر « الله » مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافية « أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواك» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « إنما » أداة حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالى» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد « من عيالكا» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « خلا الله » وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

. . . . . .

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (١ / ٣٧٧) حيث يقول « أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا » ا هـ .

وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فى المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — فى هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة فى كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :

إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلَبٌ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا إِلاَّ السُّيُوفَ وأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون فى جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نحو قولك « القوم إلا زيدا ضربت » بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف فى هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعنى سواء أكان العامل فى المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثانى أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل فى المستثنى منه متصرفا نحو قولك « إخوتك إلا زيداً حضروا » جاز التقديم ، وإن كان العامل فى المستثنى منه غير متصرف نحو قولك « إخوتك إلا زيداً عسى أن يفلحوا » لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

ومِنَ الجرّ بـ « مذا » قولُه :

١٧٦ — تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= يقع المستثنى فى أول الكلام ، ومن شواهده البيت الذى معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى فى أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا فى بعض الأمثلة ، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل بأخذ حكمه .

وفى قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن « سوى » قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهتك إليه فى ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشىء والمواظبة عليه « خضعن » ذللن وخشعن « أبحناهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحى : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هى العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « فى الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل =

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما « ما » وجبَ النصبُ بهما ؛ فتقول : « قام القوم ماخلا زيدًا، وماعدا زيدًا » فـ « ما » : مصدرية ، و « خَلاَ ، وعَدَا » : صِلَتُهَا ، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و « زَيْدًا » : مفعول ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ مَا أُنْصِبْ » هذا هو المشهور .

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد « ما » على جَعْل « ما » زائدةً ، وَجَعْلِ « خلا ، وعدا » حَرْفَيْ جَرٍّ ؛ فتقول : « قَامَ القَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ » وهذا معنى قوله : « وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ » وقد حكى الجَرْمِيُّ فى الشرح الجرَّ بعد « ما » عن بعض العرب .

* * *

وَحَيْثُ جَـــرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنَّ نَصَبَا فِعْلاَنِ[1]

= نصب صفة لعواكف « إلى النسور » جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل « حيهم » حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه « قتلا » تمييز « وأسرا » معطوف على قوله قتلا « عدا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا « والطفل» معطوف على الشمطاء « الصغير » صفة الطفل .

الشاهد فيه : قوله « عدا الشمطاء » حيث استعمل « عدا » حرف جر ، فجر الشمطاء به ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه ، ودللناك على موضعه من كتابه .

(١) « وحيث » اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط فى المجازاة به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله « حرفان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « جرا » فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل « فهما حرفان » =